التعين اى لا باحدهما على التعين والا يلزم العدام النفس لبعد المفارقة كذا فى الحاشية **قوله** امتياز النفس عن غيرها البدن المفارقة
آه فالبدن من قبيل العلة المعدة للامتياز وامتياز النفس قد حصل اما بنفسها او بامر آخر وفيه الكلام فتدبر **قوله** ولو
كان امتياز بالصورة الاعمال آه قد عرفت ان كون الامتياز والتعين لصور الاعمال لا يظهر من كلامهم فرس اسرارهم
ولعد التسليم لا يرد ما اورده الشكاك لانه يمكن ان يقال ان امتياز نفوس الصبيان لصور اعمال علم الله سبحانه مقدم
انهم يعيشون بها لو بقوا احياء الى وقت التكليف وقد صح عن سيد ابى هريرة رضى الله عنه واختاره الشيخ الاكبر انه يرسل
اليهم نار يوم القيمة فيمرون بالدخول فيه فمن كان فى علمه تعذب بحيث لو بقى حيا كان شقيا لليد خله فتدخل الجحيم **قوله** فللمادة
العنصرية تعين بالذات مستندا الى ماهيتها هذا مخالف لاصولهم فان تعين الهيولى معلولة للصورة بحسب قابلية صورة هيئية
فكيف يكون مستندا الى الهيئة الا ان يقال المراد ان مصداق التعين لنفس ذات الهيولى وهذا لا ينافى كونه معللا بالصورة
مع ينبغى اليه بامر الاشارة اليه من قبل ان نفس مهية الهيولى صالحة للاشتراك وبالتعين قد امتنعت عن الاشتراك
فلو كان مصداق التعين نفس مهيتها لزم كون ما به الاشتراك نفس ما به الامتياز وبعد تجويز هذا فما لكلى المشترك الارادة
والكلى المنحصر فى فرد امر عام واحد فى كون التعين بنفس المهية كما مر من التحقيق **قوله** وهذه التعينات منشأ التعينات
الاشخاص فانقلبت هذه التعينات اذا كانت بالعرض لم يورث فى الهيولى تعددا ذاتيا فليس يورث فى افراد المهية الحالة
تعددا ذاتيا قلت هذه التعينات انما كانت عرضية لما انها حصلت بعد تعين الهيولى فلم يورث تعدد الذاتى فى
تشخيص هويتها لكنها معتبرة فى قوام الاشخاص الخاص الحالة فيها فصار هذا العرض فى الهيولى مورثا لتعدد ذاتى فى
الاشخاص الحالة فتدبر فيه **قوله** كما ان التعين الاول منشأ لتعين العوارض اللاحقة لها وعلى هذا ينبغى ان يكون
العوارض مختلفة بالمهية وكل مهية منها تنحصر فى شخص لان التعين العرضى الحاصل للمادة من شخص الحال لا يصلح علة
التعين الحال بل التعين الحاصل من طبيعة الحال فلو كانت واحدة لا يكون منشأ لتشخصات متعددة فتامل **قوله** وبهذه
يندفع اعتراض المص آه وجه الدفع ظاهر فان التعين الذاتى للشئ لا يكون من جهة الحال لا فى المادة ولا فى غيره
والمادة انما اكتسب من الحال تعينا عرضيا ولا يلزم من جواز عرض التعين العرضى للمادة من جهة الحال عروض
التعين الذاتى للميات **قوله** كما قيل ان هذا الجواب بنا فى ما ذهبوا اليه آه وجه المنافاة ان القول بان تعدد الاشخاص من

من جهة تعدد المواد يقتضى ان تقايس مادة كل شخص من العناصر لمادة شخص اخر وهو ينافى اتحاد مادة العناصر وجوابه دفع ان
المراد باتحاد المادة للعناصر لمادة تشخص اخر اتحادا تشخصيا بالذات والتعدد والذى عين هنا اعم مما بالذات وبالعرض
قوله وينافى ما ذكروا فى اصل الدليل آه وجه الاندفاع ان الذى ذكر فى اصل الدليل هو ان التعين الذاتى للحال فرع
التعين الذاتى للمحال والذى قيل ههنا ان التعين العرضى للمادة من جهة الاعراض الحالة **قوله** وكما يقال لو كان التعين
القابل معللا آه وجه الدفاعه ان غاية ما لزم عدم التناهى فى تعيناتها العرضية ولا استحالة فيه **قوله** والعدام الجسم بالكلية
بالتفرق وجه اللزوم انه متعدد اشخاص الاتصال الجوهرى بالتفرق فيلزم تعدد الاشخاص الهيولى للكون تعدد الاشخاص
من جهة تعدد المادة والوحدة والكثرة الشخصيان لا يتواردان على موضوع واحد فح هذان الاتصالان هاتان
من كم العدم وكذا ماتها فيلزم العدام شخص الاتصال الذى كان من قبل وكذا المادة فيلزم الاعدام بالكلية وجه
الاندفاع ان تعدد الاتصال بالشخص انما يقتضى تعدد المواد ولو بالعرض والكثرة الشخصية العرضية لا تنافى الوحدة
الشخصية الذاتية ولذا يصح تواردا الوحدة الشخصية العرضية والكثرة الشخصية العرضية على موضوع واحد شخصى
متشخص بالتعين الذاتى فافهم **قوله** فمهية الشئ القائم بنفسه من حيث انها موجودة آه انت لا يخفى ان الوجود
تحقيق مصداق التعين كما قدمه والوجود المصدرى ليس فى شئ فى مصداقيته وسببيته للتعين ولا يلزم منه الانحصار فى فرد لم
لجواز ان يكون فى انحاء الوجودات مصداقا للتعينات وانكانت المهية فى نفسها مشتركة بناء على تجويزه ان ما به
الاشتراك لنفس ما به الامتياز ولو لم يجوز هذا لم يصح كون المهية من حيث الموجودية منشأ للتعين ولو تعين فرد واحد ضرورة
ان المهية المرسلة الموجودة بوجود الهى مشتركة قطعا وقد اعترف به المحشى المص فلا يكون هى من حيث الموجودية منشأ للامتياز
الى المحتاج الى امر زائد **قوله** واما الامر المباين من الشئ فنسبته الى ذلك الشئ وغيره سواء آه تساوى نسبة المباين اليه
الى غيره فى افاضة الوجود والتعين ممنوع كيف والفاعل مع انه مباين له خصوصية بمعلوله دون المباين
مصداقا للتعين ولا يلزم منه عدم كونه علة والكلام فيه على ما مر المص والنسبة المحقق ح ثم ان مصداق التعين عند
الحق ذات الباري عز وجل مع تساوى نسبتها الى الكل فتساوى النسبة عنده عز قارح فى المصداقية ايضا ثم المحشى ان
الاشخاص فى كل مهية سواء كانت منحصرة فى شخص او متكثرة الاشخاص انما هو الجاعل التام لا هو المحقق للمهية
فالان المهية مادية يكون المادة من جملة متمماتها ايضا ومصداق التعين والتمييز نفس المهية فى انحاء الوجودات الصادرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)